بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة بحثية بعنوان:

قطاع غزة ما بين مرارة الحصار وحروب الاحتلال.

إعداد الباحث: منذر سمير أبو صلاح.

باحث في مجال التاريخ والعلوم السياسية

جامعة الأزهر _ غزة

يتعرض قطاع غزة الى حصار مفروض من قبل الاحتلال منذ 17 عاماً وما زال هذا الحصار قائم حتى وقتنا الحالي، وعانى السكان داخل هذا القطاع الى اشد انواع الفقر الذي انعكست آثاره على الاقتصاد والبطالة وتدمير البنية التحتية ولم يكتفي الاحتلال بهذا بل وعمل على شن حروب مدمرة على قطاع غزة لتتفاقم معاناتهم اكثر فأكثر، وعمل الاحتلال الإسرائيلي على عزل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية وشمل هذا الحصار إلى إغلاق القطاع من كافة الجوانب البرية والبحرية والجوية وكانت بداية هذا الحصار عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة عام 2006 بمشاركتها في الانتخابات التشريعية وحصولها على اغلب المقاعد وشكّلت حكومة جديدة تتزعمها تلك الحركة التي لا تعترف بدولة إسرائيل الأمر الذي جعل الاحتلال الإسرائيلي يقوم بفرض هذا الحصار، وركزت حركة حماس منذ سيطرتها على قطاع غزة ببناء قوة عسكرية لصد اي هجمات يقوم بها المحتل على القطاع واهملت الجانب المعيشي والاقتصادي الذي يعاني منه السكان نتيجة الحصار المفروض مما أرهق كاهل السكان المقيمين داخل القطاع.

فرض الاحتلال الحصار على قطاع غزة :

للإحتلال الإسرائيلي تاريخ طويل في عزل قطاع غزة الذي تعرض لإغلاقات عديدة خلال العقدين الماضيين، لكن الحصار المشدد الذي بدأ بفرضه عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 كان شكلا غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي، حين أعلنت إسرائيل قطاع غزة (منطقة مغلقة) وقررت فرض عقوبات إضافية على النظام الذي كانت تتولى حركة حماس إدارته، ففرضت القيود على دخول الوقود والبضائع وحركة المواطنين من وإلى القطاع. وعلى مر السنين، عملت سلطات الإحتلال الإسرائيلي على ترسيخ سياسة عزل قطاع غزة، من خال فصله عن الضفة الغربية فيما سمي بـ» سياسة الفصل «. ترتب عن تلك السياسة التضييق على دخول وخروج الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة، ومنع الطلاب الجامعيين في غزة من تلقي التعليم في جامعات الضفة الغربية، كما جرى منع العديد من الأكاديميين والطواقم الطبية والخبراء من التنقل، بالإضافة إلى حرمان الغالبية العظمى من العائلات داخل وخارج القطاع من الالتقاء ولم الشمل.

في الجانب الاقتصادي شهد قطاع غزة انتكاسةً كبيرة، وبلغت الخسائر الاقتصادية نحو 5 مليار دولار، وشهدت القطاع ارتفاعاً مهولاً في نسبة البطالة، وهي النسبة الأعلى في مستوياتها منذ فرض الحصار، حيث بلغت 41,2% بين الذكور، و62,6% بين الاناث، في حين أن أغلب المتضررين من البطالة هم حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا في كافة التخصصات.

هناك أكثر 280 ألف عاطل عن العمل، منهم: أكثر من 18 ألف عاطل من حملة الثانوية العامة، وأكثر من 36 ألف من حملة درجة الدبلوم المتوسط، وأكثر من 65 ألف من حملة الشهادة الجامعية، وأكثر من 600 من حملة درجة الماجستير، بجانب العشرات من حملة شهادة الدكتوراه.

في حين يوجد نحو 3 آلاف صياد لا يستطيعون الوصول إلى 85% من مساحة ومناطق الصيد المتفق عليها في اتفاقيات اوسلو.

هناك نحو 80% من السكان يتلقون مساعدات إغاثية وغذائية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية؛ إلا أن تلك المساعدات تضررت بسبب إغلاق المعابر ومنع وصول القوافل الإغاثية، علماً بأن الاحتياجات والخدمات الأساسية الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة باتت مهددة بشكل واضح، بفعل الحصار الخانق والذي يتصاعد مع مرور الوقت، خاصة وأن قطاع غزة يشهد أعلى نسبة كثافة سكانية في العالم.

إن 6 من كل 10 عائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي أي أن 27% نسبة الانعدام في الأمن الغذائي و16 % نسبة الانعدام متوسط في الأمن الغذائي و14% نقص في الأمن الغذائي.

لقد قيَّد الإحتلال إسرائيلي الحركة على المعابر وانخفض عدد المسموح لهم بالعبور عبر معبر بيت حانون 75% في عام 2005 ويسمح لفئات محددة بالعبور كالحالات الانسانية والمرضية والعاملين في مجال الاغاثة وفي نوفمبر 2015 شددت اسرائيل القوانين المتعلقة بالتصاريح لمرافقي المرضى تحت سن 55، ويعتبر معبر كرم ابو سالم المعبر التجاري الوحيد الذي يعمل من أصل 5 معابر قبل الحصار بينما لم يفتح معبر رفح الى 20 يوما خلال 2015م.

تضييق الحصار من خلال شن الحروب على قطاع غزة:

سيطرت حركة حماس على قطاع غزة سنة 2007م ومن هنا عمل الاحتلال على إعلان قطاع غزة بصفته "كيانا معاديا" وقام بفرض حصاراً شاملاً وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، قام الإحتلال الإسرائيلي بشن عدوان على قطاع غزة أطلقت عليه اسم "عملية الرصاص المصبوب"، وردت عليه المقاومة الفلسطينية في القطاع بعملية سمتها "معركة الفرقان". وكان الهدف الذي وضعته قيادة الاحتلال لهذه الحرب هو "إنهاء حكم حركة حماس في القطاع"، والقضاء على المقاومة الفلسطينية ومنعها من قصف إسرائيل بالصواريخ واسترجاع الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط المختطف من قبل الجناح العسكري لحركة حماس.

أسفر هذا العدوان عن أكثر من 1430 شهيدا فلسطينيا، منهم أكثر من 400 طفل و240 امرأة و134 شرطيا، إضافة إلى أكثر من 5400 جريح. ودمرت أكثر من 10 آلاف منزل دمارا كليا أو جزئيا، وبدوره اعترف الاحتلال بمقتل 13 إسرائيليا، بينهم 10 جنود، وإصابة 300 آخرين.

وفي عام 2012م شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانا آخر على قطاع غزة أسماه "عامود السحاب"، وردت عليها المقاومة الفلسطينية بمعركة "حجارة السجيل". بدأت هذه الحرب في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، واستمرت 8 أيام، وكان الهدف منها تدمير المواقع التي تخزن فيها حركات المقاومة صواريخها، وانطلقت باغتيال إسرائيل أحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

استشهد في هذا العدوان نحو 180 فلسطينيا، بينهم 42 طفلا و11 امرأة، وجرح نحو 1300 آخرين، في حين قتل 20 إسرائيليًا وأصيب 625 آخرون، معظمهم بـ"الهلع"، بحسب وسائل الإعلام الإسرائيلي، وفصائل المقاومة ردت بأكثر من 1500 صاروخ، بعضها تجاوز مداه 80 كيلومترا، وبعضها وصل لأول مرة إلى تل أبيب والقدس المحتلة، كما استهدف بعضها طائرات وبوارج حربية إسرائيلية.

وفي عام 2014م شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانا جديدا على قطاع غزة أسماه "الجرف الصامد"، وردت عليه المقاومة بمعركة "العصف المأكول"، واستمرت المواجهة 51 يوما، شن خلالها جيش الاحتلال أكثر من 60 ألف غارة على القطاع، واندلعت الحرب بعد أن اغتالت

إسرائيل 6 من أعضاء حركة حماس زعمت أنهم وراء اختطاف وقتل 3 مستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما نفته حماس، كما كان من أسباب هذه المواجهة أن اختطف مستوطنون الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير وعذبوه وقتلوه حرقا، أسفر هذا العدوان عن 2322 شهيدا و11 ألف جريح، ارتكب الإحتلال إسرائيلي خلاله مجازر بحق 144 عائلة، استشهد من كل واحدة منها 3 أفراد على الأقل، في حين قتل 68 جنديا إسرائيليا، و4 مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وأصيب 2522 إسرائيليا بجروح، بينهم 740 عسكريا، وأطلقت المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب أكثر من 8 آلاف صاروخ، استهدفت ببعضها لأول مرة مدن حيفا وتل أبيب والقدس، وتسببت بإيقاف الرحلات في مطار تل أبيب، كما أعلنت المقاومة الفلسطينية في 20 يوليو/تموز 2014 أسرها الجندي الإسرائيلي شاؤول آرون، خلال تصديها لتوغل بري لجيش الاحتلال في حي الشجاعية شرق مدينة غزة.

وفي عام 2021م، اندلعت معركة "سيف القدس" التي أسماها الإحتلال الإسرائيلي بعملية "حارس الأسوار"، بعد استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسيين في حي الشيخ جراح، وكذا بسبب اقتحام قوات الإحتلال الإسرائيلية للمسجد الأقصى.

أطلقت المقاومة الفلسطينية أكثر من 4 آلاف صاروخ على بلدات ومدن في إسرائيل، بعضها تجاوز مداه 250 كيلومترا، وبعضها استهدف مطار رامون، وأسفرت عن مقتل 12 إسرائيليًا وإصابة نحو 330 آخرين، وفق مصادر إسرائيلية، أسفرت هذه الحرب عن نحو 250 شهيدا فلسطينيا وأكثر من 5 آلاف جريح، كما قصفت إسرائيل عدة أبراج سكنية، وأعلنت تدمير نحو 100 كيلومتر من الأنفاق في غزة.

وفي كل الاتفاقيات التهدئة قام الاحتلال الإسرائيلي بالتنصت عن الالتزام بها ومن اهم بنود التهدئة الموقعة مع المحتل:

1. إزالة الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر الحدودية لتحسين ظروف الشعب الذي ضاق ويلات السنين من هذا الحصار.
2. انشاء ميناء بحري لربط القطاع مع العالم الخارجي وتوسيع مساحة الصيد حسب الاتفاقيات الدولية المسموح بها لمساحة الصيد.
3. انشاء مطار جوي لتسهيل عملية السفر من قطاع غزة إلى العالم الخارجي.

4. تحسين ظروف الكهرباء المتقطعة والتي تزود القطاع ثمانية ساعات يوميا فقط.
5. توفير فرص عمل للعمال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لم يطبق الاحتلال اي من هذه البنود بل عمل على تشديد الحصار على سكان القطاع وأصبحت الحياة شبه معدومة هناك بحيث اصبح غالبية السكان يعتشون على المساعدات الإنسانية بسبب قلة توفر العمل وهذا أذى إلى انتشار واسع من الفقر المطقع بين الناس حتى يومنا هذا وما زال الحصار قائم والتصعيدات الإسرائيلية تزداد يومنا بعد يوم .

اثر الإنقسام الفلسطيني على تردي الأوضاع داخل قطاع غزة:

اندلعت الشرارة الأولى لحالة الانقسام بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006، بعدما حصدت غالبية مقاعد البرلمان (76 من أصل 132)

ورفضت حركة "فتح" وبقية الفصائل الفلسطينية، المشاركة في الحكومة التي شكلتها "حماس" آنذاك، برئاسة إسماعيل هنية، لغياب التوافق على برنامج سياسي واحد بينهم.

واستمرت الخلافات السياسية بين الطرفين إلى حين اتهام حركة "حماس" لـ"فتح"، بمحاولة الإطاحة بحكومتها، من خلال إحداث "مشاكل داخلية وفلتان أمني"، ورغم الاتفاقات، إلا أن الخلافات السياسية استمرت بين الطرفين، وتحوّلت في وقت لاحق إلى اشتباكات مسلّحة، انتهت بسيطرة حماس على القطاع في 14 يونيو/حزيران 2007.

ومنذ ذلك الوقت والنظام السياسي الفلسطيني في الأراضي المحتلة يعاني من انقسام، عزّز حالة الفصل الإداري والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتي أوجدتها إسرائيل، وعلى مدار سنوات الانقسام، تدخلت عدد من الدول والأطراف الإقليمية للوساطة بين الحركتين، لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل يُفضي لتحقيق الوحدة الوطنية، ورغم توقيعهما لاتفاقيات في هذا الإطار، إلا أن تنفيذها لم يرَ النور، الانقسام مريح لإسرائيل، فهي دائماً تسعى نحو إرباك المشهد، وتكريس شق الصف الفلسطيني.

في البداية، تعاملت الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية على أنها المسؤولة فقط داخل الأراضي الفلسطينية، لكن دون أن تُقدم على خطوات فعلية داعمة، فهي تربط تقديم المساعدات للسلطة بإجراءات التعاون الأمني بين السلطة وإسرائيل. وبينما تتلخص رؤية واشنطن لحركة "حماس" بأنّها حركة إرهابية، وأنها لا تستوفي شروط الرباعية، ولا تزال تسعى لتدمير إسرائيل، ما يجعل تصدر حركة "حماس" للحكم صعباً؛ فإنّ الموقف الأميركي الإسرائيلي بات مستعدّاً للتهدئة المنفصلة مع "حماس" لمنع المصالحة. على سبيل المثال، عندما سَعَت مصر لرأب الصَّدع، بشكل مكثف، في العام 2018، سَعَت إسرائيل لتوقيع تهدئة منفصلة مع "حماس" تُكرّس فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ويعكس هذا نوعين أو مرحلتين من التوظيف للانقسام.

من جهة، استغلت إسرائيل الانقسام بما يخدم مصالحها، حيث تفرغت للاستيطان في الضفة وتهويد القدس، واتخذت قرارات عنصرية كقانون القومية، دون وجود ردود فعل إزاء سلوكها، خاصة من المجتمع الدولي. ولكن من جهة ثانية، تتأكد الآن استراتيجية المشروع الإسرائيلي القائمة على تجزئة الشعب الفلسطيني، وتبديد هويته الوطنية، وتفتيت كيانه التمثيلي الموحد، وتسجل نجاحاً، حتى إن تكلّف هذا مد طوق النجاة لحركة "حماس"، حيث عملت إسرائيل على استكمال سياسة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية التي شرعت بها قبل توقيع اتفاق "أوسلو"، واستمرت في تنفيذها بشكل مطّرد، وصولاً إلى تنفيذ عملية إعادة الانتشار في محيط القطاع تحت عنوان خطة فك الارتباط الأحادي (عام 2005)، التي لعبت المقاومة الفلسطينية دوراً مهمّاً في حدوثها، ولكنها استهدفت تعميق الفصل، وقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية، وبث الفتنة والانقسام والاقتتال في الصفوف الفلسطينية، وشكلت هذه الاستراتيجية الأساس المادي لعملية فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، في محاولة لتكريس مشروع دولة غزة، وتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات مقسمة ومستباحة، مكدسة بالمستوطنين الذين تضاعف عددهم في ظل تعثر المشروع الوطني، وضعف الحالة الفلسطينية نتيجة الانقسام.

ختاما:

ازداد الوضع الإنساني سوءا في قطاع غزة على مدار 17عاماً بعد الإنقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس على غزة عند فوزها بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي وفرض الاحتلال حصاراً عليها بحيث ارتفع معدل الفقر بين السكان وازدياد في اعداد العاطلين عن العمل بعد إغلاق الاحتلال للمعابر، ودخل اقتصاد قطاع غزة في ركود عام منذ فرض الحصار الإسرائيلي، ما أدى إلى إغلاق شبه كامل للمعابر التجارية وقيود شديدة على حركة التجار ورجال الأعمال، وفاقمت الهجمات الإسرائيلية الثلاث الكبرى من الأزمة، وشلّت جميع المصالح الاقتصادية خلال الهجمات. آثار الهجمات – تمثل معظمها في تدمير المصانع والشركات وفقدان الوظائف – استمرت لفترة طويلة بعد إعلان وقف إطلاق النار. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد بلغت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين أقل من 18٪ بنهاية عام 2020.

وعانى قطاع غزة من أزمة كهرباء منذ بدء الحصار في عام 2006، عندما قصفت القوات الإسرائيلية المحولات الستة الرئيسية في محطة الطاقة الوحيدة. وعلى الرغم من الإصلاح الجزئي للمحطة، إلا أن هناك نقصًا في الوقود اللازم لتشغيلها ما يتسبب في عجز كبير في إمدادات الطاقة الكهربائية، إذ تصل ساعات انقطاع التيار الكهربي إلى 12 ساعة في اليوم. وأثرت تلك الازمة على المستشفيات بحيث توقفت اغلبية الخدمات مما زادت من تفاقم معاناة المرضى داخل القطاع، وبقيت الأزمة تتوالى على القطاع دون حلها الأمر الذي جعل السكان يعيشون اسوء الظروف حتى يومنا هذا.